

رؤى قانونية من المقررين الخواص
للأمم المتحدة بشأن المسؤوليات
الدولية والخطوات التالية في أعقاب
عدم امتثال إسرائيل

للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل
الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
بإنهاء الاحتلال

سبتمبر/أيلول 2025

الملخص التنفيذي

يُصادف يوم 17 سبتمبر/أيلول 2025 نهاية المهلة التي حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/24، والتي مدتها 12 شهرًا، وأعادت تأكيد نتائج الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في يوليو/تموز 2024، ودعت الدول إلى اتخاذ تدابير ملموسة للامتثال لالتزاماتها القانونية. وكثيرًا ما يُشار إلى الإجراءات الخاصة على أنها "عيون وآذان" مجلس حقوق الإنسان، حيث تلعب دورًا بالغ الأهمية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والإبلاغ عنها وتقديم التوصيات بشأنها.

خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2025، أجرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، بالتعاون مع منظمة "القانون من أجل فلسطين"، مقابلات مع سبعة من أصحاب الولايات ضمن الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ممن ترتبط ولاياتهم بشكل مباشر أو موضوعي بقضية فلسطين والقضايا ذات الصلة، وهم:

- **فرانشيسكا ألبانيزي**، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

- **بالاكرشنان راجاغوبال**، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن الملائم

- **مايكل فخري**، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء

- **ألكسندرا زانتاكي**، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحقوق الثقافية

- **فريدة شهيد**، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في التعليم

- **ريم السالم**، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، أسبابه وعواقبه

- **جورج كاتروغالوس**، الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف

هدفت هذه المقابلات إلى الاستفادة من خبراتهم ورؤاهم لتقييم تبعات عدم امتثال إسرائيل للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، وللمهلة التي منحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى جانب بحث مسؤوليات الدول والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

يستعرض هذا الملخص التنفيذي أبرز المواضيع المشتركة والنقاط المتكررة التي برزت خلال المقابلات، إلى جانب لمحة موجزة عن كل مقابلة.

نقاط التوافق الرئيسية:

- اتفق جميع أصحاب الولايات الذين أُجريت معهم المقابلات على أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية يعزز مواقفهم بشأن انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة.

- هناك التزام قانوني يقع على عاتق الدول الثالثة بموجب القانون الدولي، يُحتم عليها اتخاذ إجراءات ملموسة في مواجهة العنف الإبادي والاحتلال غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل.

رغم وضوح الآثار القانونية المترتبة على الاحتلال غير القانوني، إلا أن استمرار إسرائيل في تحدي الرأي الاستشاري وقرار الجمعية العامة أثار قلقًا بالغًا بين أصحاب الولايات بشأن مستقبل النظام القانوني الدولي. وقد وصف المقرر الخاص راجاغوبال ذلك بأنه يطرح تساؤلات حول "إمكانية بقاء سيادة القانون على المستوى العالمي". كما حذرت المقررة الخاصة السالم من أن الفشل في الالتزام بالمهلة البالغة 12 شهرًا يشكل سابقة خطيرة تُقوّض النظام الدولي القائم على القواعد. أما التحدي الجوهرى الذي حددته المقررة الخاصة شهيد، فهو مواجهة وتجاوز التماهى فى تجاهل القانون الدولى والهيئات الدولية، بما يشمل الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ولجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن فشل الدول الثالثة فى احترام التزاماتها القانونية وتنفيذها بعد صدور الرأي الاستشارى، كما أكدت المقررة الخاصة السالم، يُبرز الحاجة إلى فرض تبعات على تلك الدول. وقد أعرب العديد من أصحاب الولايات عن استيائهم من تقاعس الدول الثالثة عن اتخاذ إجراءات ملموسة، مؤكدين أن ما تم اتخاذه من خطوات تجاه إسرائيل لا يكاد يُذكر، بل إن العديد من الدول واصلت تقديم الدعم الفعلى للاحتلال وللإبادة الجماعية، من خلال تصدير المعدات العسكرية إلى إسرائيل، والحفاظ على علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف معها.

دعت المقررة الخاصة ألبانيزى الدول إلى مناقشة سبل قطع العلاقات مع إسرائيل، اقتصادها وجيشها، والعمل على بناء تعددية جديدة خالية من الإرث والممارسات الاستعمارية. وحدد أصحاب الولايات إجراءات ضرورية للدول فى المرحلة القادمة، منها فرض العقوبات، ومراجعة الاتفاقيات التجارية، والمطالبة بوقف إطلاق النار.

مواقف بشأن التحركات الدولية:

رَحَّب عدد من المقررين الخاصين بالخطوات التى اتخذتها مجموعة لاهاي والتدابير التى أقدمت عليها ثلاث عشرة دولة عقب المؤتمر الطارئ للمجموعة فى يوليو/تموز 2025، واعتبروها بداية واعدة. ووفقًا للمقررة الخاصة زانثاكي، فإن هذه الخطوات تعكس تحولًا فى التركيز العالمى نحو حلفاء جدد، خاصة فى الجنوب العالمى، فى ظل فشل الدول الغربية فى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. لكن المقرر الخاص فخري شدد على الحاجة إلى تجاوز الخطاب نحو الأفعال، محذرًا من أن بعض هذه المبادرات قد تكون استعراضية أكثر منها فعالة.

من جانبه، أشار الخبير المستقل كاتروغالوس إلى جهود مماثلة تُبذل على المستويات الإقليمية من أجل إحداث تغيير قائم على مبادئ حقوق الإنسان. وبالرغم من اعتراف العديد من أصحاب الولايات بأهمية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلا أنهم أجمعوا على أن هذا الاعتراف، وإن كان مهمًا، ليس كافيًا. ففي نظر العديد من المقررين الخواص، تأتي هذه المناقشات متأخرة، وفى وقت قد تُستخدم فيه لصرف الانتباه عن

الحاجة العاجلة لاتخاذ إجراءات ملموسة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي - بما في ذلك تعليق العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع إسرائيل.

العوائق السياسية والاستعمارية:

كان هناك إجماع واسع بين أصحاب الولايات على أن العوائق السياسية تمثل التحدي الرئيسي أمام تنفيذ الدول لإجراءات ملموسة. وأشار المقرر الخاص راجاغوبال إلى المعارضة الراسخة من قبل الولايات المتحدة لأي إجراء قد يؤدي إلى إنهاء الاحتلال باعتبارها أحد أبرز هذه العوائق.

وناقش كل من المقررين الخاصين فخري وألبانيزي كيف أن العنصرية شكّلت أساسًا لمواقف العديد من الدول الغربية، سواء من خلال النظرة العنصرية المتجذّرة بأن حياة الفلسطينيين أقل قيمة من غيرهم، أو من خلال السياسات والنظم الغربية المتأثرة بإرث عنصري. كما أن بقايا الاستعمار لا تزال تؤثر في مواقف دول الجنوب العالمي، حيث دعت ألبانيزي هذه الدول إلى التحرر من الخوف والتحلي بالشجاعة في اتخاذ قراراتها.

وأكدت ألبانيزي أن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل مرتبط بشدة بشبكاتها الاقتصادية والعسكرية، قائلة: "لقد خلق النظام النيوليبرالي شبكة من التشابكات يصعب معها قطع العلاقات، ليس سياسيًا فقط، بل واقتصاديًا أيضًا". وتشمل هذه الشبكة العلاقات مع الشركات الخاصة، التي لم تكتفِ بالتغاضي عن جرائم إسرائيل، بل ساهمت في ارتكابها وتطبيعها.

وسلط الخبير المستقل كاتروغالوس الضوء على دور ومسؤولية الشركات باعتبارها من القضايا المركزية في النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ، وأجمع عدد من أصحاب الولايات على ضرورة التعامل مع دور الشركات كجزء أساسي من جهود إنهاء الاحتلال.

دور الأفراد والمجتمع المدني:

في المقابل، شعر أصحاب الولايات بالتشجيع إزاء ما وصفته المقررة الخاصة السالم بأنه "مستوى غير مسبوق من التعبئة الشعبية". وأشار المقرران الخاصان فخري والسالم إلى أن القانون الدولي يتم تنفيذه اليوم عبر التحركات الشعبية، على سبيل المثال، من خلال الجهود الفردية والمبادرات القاعدية التي تستخدم الولاية القضائية العالمية في القضايا الجنائية المحلية، وممارسة الضغط على الشركات المتورطة في الاحتلال.

ومع تزايد الوعي بالجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، بدأ الأفراد يدركون أهمية استخدام أصواتهم للتأثير على الحكومات والمؤسسات. ورغم الإقرار بأن الانتقال إلى واقع خالٍ من الفصل العنصري لن يحدث بين ليلة وضحاها، دعت ألبانيزي الناس إلى إدراك قوة الخطوات الصغيرة، قائلة: "لديهم القدرة على قول 'لا' لـ 'صنع في إسرائيل'، في متاجرهم، على رفوفهم، في جامعاتهم، في أماكن عملهم، وفي منازلهم". هذه الخطوات الصغيرة يمكن أن تشكل حركة قوية.

ودعت ألبانيزي الشبكات والمنظمات المدنية مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ومنظمة العفو الدولية إلى اغتنام هذه اللحظة وتوجيه الحراك الشعبي للضغط على الحكومات

والمؤسسات لاتخاذ إجراءات ضد إسرائيل. كما شدد كل من كاتروغالوس وشهيد على أهمية حماية الحركات المدنية وتدويلها، خاصة في ظل ما تتعرض له من قمع في العديد من الدول.

أهمية الإجراءات الخاصة وتحدياتها:

بصفتهم خبراء مستقلين، تتمتع الإجراءات الخاصة بمكانة فريدة ومهمة في منظومة الأمم المتحدة، وصفها كاتروغالوس بأنها "حلقة الوصل بين الدول - بوصفها المكون الأساسي للأمم المتحدة - والمجتمع المدني". وقد أبرزت الجهود المستمرة التي يبذلها أصحاب الولايات - فرادى وجماعياً - أهمية دورهم في تعزيز القانون الدولي والدفاع عن العدالة.

وشددت ألبانيزي على ضرورة أن تعمل الإجراءات الخاصة بشكل متكامل وشامل بدلاً من العمل بمعزل، لتفادي مزيد من التشرذم في القانون الدولي وإضعاف الحماية التي يوفرها. وأكد كاتروغالوس كذلك على دورهم في تحفيز الدول على التحرك، كما هو الحال في مبادرة مجموعة لاهاي.

ومع ذلك، ناقش أصحاب الولايات التحديات المتزايدة التي تواجه الإجراءات الخاصة، خاصة على مستوى الدعم المالي والمؤسسي. وأعربت شهيد عن خيبة أملها من ضعف متابعة مجلس حقوق الإنسان وعدم اتخاذه خطوات كافية بشأن عمل الإجراءات الخاصة، مؤكدة أن الأداة الأساسية المتاحة لهم هي صوتهم فقط.

ومن خلال هذه المقابلات، تبين أن العديد من أصحاب الولايات يستخدمون هذا الصوت بنشاط لحث الدول والأمم المتحدة على التحرك، عبر كتابة التقارير، والرسائل الرسمية، والبيانات، والتواصل الثنائي مع الدول. كما أشار العديد منهم إلى نقص الدعم والحماية من داخل منظومة الأمم المتحدة.

ودعت زانثاكي إلى توفير دعم أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان والدول، مؤكدة أن المجلس عيّنهم ليكونوا "عيونه وأذانه". وأكد عدد من أصحاب الولايات أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على المقررة الخاصة فرانشيسكا ألبانيزي تُعد هجوماً غير مسبوق وخطير على آلية الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، دعت شهيد الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير لحماية أصحاب الولايات والخبراء المستقلين العاملين في مجال حقوق الإنسان، لضمان استمرارهم في أداء مهامهم.

ملخص المقابلات

فرانشيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، شددت على ضرورة قراءة الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية ضمن الإطار العام للقانون الدولي، الذي طالما فرض على الدول الثالثة مجموعة واسعة من الالتزامات لعدم المساهمة أو المساعدة بأي شكل في ارتكاب أي فعل غير مشروع دوليًا. وأكدت أن الوفاء بهذا الالتزام بات أكثر إلحاحًا في ظل عدم امتثال إسرائيل وتصعيدها للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما دعت ألبانيزي الأفراد والمجتمعات والمنظمات والدول إلى إدراك ما تكشفه فلسطين: أننا جميعًا متورطون في نظام يجعلنا شركاء بشكل مباشر، ويجب علينا أن نتحرك لتفكيك هذا التورط دون أن نُقوِّض النظام الدولي نفسه. وقالت: **"فلسطين تُرينا الطريق لتحرير أنفسنا كأفراد ومجتمعات"**.

مايكل فخري، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، تناول استخدام محكمة العدل الدولية للغة في رأيها الاستشاري، مستخلصًا عدة نتائج؛ منها أن المحكمة استخدمت مصطلحات حقوق الإنسان لوضع قضية الاحتلال في سياق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأنها تبدو وكأنها تقر بأن إسرائيل تسعى إلى ضم الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل دائم، والأهم أنها دعت إلى **"تعويضات"**، ما يعني أنها تطالب بتحقيق العدالة. ودعا فخري الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى نشر قوات حفظ سلام لمرافقة القوافل الإنسانية، ما من شأنه أن يحفز منظومة الأمم المتحدة على التحرك. كما دعا إلى توسيع مفهوم التعويضات ليشمل ليس فقط إنهاء الاحتلال وتعويض الشعب الفلسطيني، بل أيضًا إزالة أسباب الضعف التي تجعله عرضة للمجاعة والإبادة، من خلال ضمان حقوق الغذاء والمياه والصحة والسكن. ويرى أن السبيل إلى الأمام هو **الحشد الشعبي** وترجمة القوة الاجتماعية والانتصارات القانونية إلى تغيير سياسي. ويرى أن كيفية استجابة النظامين الدولي والقانوني هي ما ستُشكّل النظام العالمي الجديد.

بالاكريشان راجاغوبال، المقرر الخاص المعني بالحق في السكن الملائم، أوضح كيف أن طبيعة الوجود الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات غير القانونية تجعل من قضيتي السكن والأرض محورًا لقضية الاحتلال. ووصف السكن بأنه **"المرتكز"** لتحقيق باقي حقوق الإنسان، مثل الغذاء والماء والصرف الصحي والصحة، كما أشار إلى ارتباطه بالحقوق المدنية والسياسية. وأعرب عن خيبة أمله لعدم إحراز تقدم في إنشاء سجل للأضرار، والذي سيكون ضروريًا في إعادة بناء فلسطين. كما قدّم مفهوم **"تدمير المنازل الجماعي (domicide)"** بوصفه جريمة محتملة بموجب القانون الدولي. ودعا إلى إعادة التفكير في السرديات التي تمنح الشرعية لاستهداف المنازل والبنية التحتية في الخطط العسكرية، مؤكدًا على ضرورة تغيير الإطار القانوني الدولي والوعي المجتمعي للاعتراف بخطورة **"الدomicide"** وانتقد المقرر الخاص غياب الإجراءات الجماعية الفعالة من الدول، مشيرًا إلى أهمية استلهاهم تجارب سابقة مثل تعليق عضوية جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري. وفي حين تواصل الدول الاكتفاء بـ **"الإدانات الشكلية"**، أشار إلى الحراك الشعبي العالمي غير المسبوق ضد الإبادة ومن أجل إنهاء الاحتلال، حتى في الدول الغربية.

ريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، أعربت عن خيبة أملها من تجاهل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية للطرق الخاصة التي تؤثر بها ممارسات الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي على النساء والفتيات الفلسطينيات، خصوصًا فيما يتعلق بالحياة الأسرية وحرية التنقل والوصول إلى الرعاية الصحية، بما فيها الحقوق الإنجابية، والتعرض للعنف. وأكدت أن معاناة النساء الفلسطينيات تعكس أنماطًا من العنف الإنجابي والجماعي الذي مورس تاريخيًا ضد النساء من الشعوب الأصلية من قبل القوى الاستعمارية، ويستمر حتى اليوم كأداة لاقتلاع المجتمعات من أرضها وتدمير نسيجها الاجتماعي. ووصفت صمت الدول تجاه الجرائم التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات بـ "الفضيحة"، محذرة من أن آثار هذا الصمت بدأت تنعكس في أزمات أخرى. ودعت كل من يدعي الالتزام بالنسوية وحقوق الإنسان - أفرادًا ومنظمات وحكومات - إلى الإدانة الصريحة للجرائم البشعة التي ترتكبها إسرائيل بحق النساء الفلسطينيات، محذرة من أن الفشل في ذلك هو "**المسمار الأخير في نعش القانون الدولي**"، وتهديد للحماية التي تتمتع بها النساء في كل أنحاء العالم، سواء في السلم أو في الحرب.

جورج كاتروغالوس، الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل، حذر من أن المعايير المزدوجة وتجاهل القانون الدولي تُعرض مستقبل النظام القانوني الدولي للخطر. وأكد على أن غياب آليات التنفيذ على المستوى الدولي يتطلب من الدول الابتكار في كيفية تطبيق القانون الدولي داخليًا. وبوضع التحديات في سياقها، أوضح أن القانون ليس العامل الوحيد الذي يشكل العلاقات الدولية، بل إن القوة السياسية والرأي العام أكثر تأثيرًا؛ لذلك، من الضروري دعم **عولمة المجتمع المدني**. كما أشار إلى الدور المتنامي للشركات الخاصة، والتي تفوق في تأثيرها بعض الدول، مما يُحتم تطوير آليات لمحاسبتها قانونيًا. ويؤكد أن الرأي الاستشاري يجب أن يُستخدم ليس فقط قانونيًا، بل كوسيلة لفضح الظلم في فلسطين وتحفيز الناس على التحرك.

فريدة شهيد، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، لاحظت كيف أسهم الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تأكيد انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة. ودعت الدول الثالثة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك وقف نقل الأسلحة ودعم المؤسسات الفلسطينية. كما دعت إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التعليم، مشيرة إلى استهداف المدارس والمؤسسات التعليمية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والتدمير الكامل للنظام التعليمي في غزة، الذي وصفته بـ "**الإبادة المدرسية (scholasticide)**" كما أعربت عن قلقها العميق إزاء تأثير حملات إسكات التضامن مع فلسطين في المؤسسات الأكاديمية حول العالم.

ألكسندرا زانتاكي، المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية، شددت على البعد الثقافي لحق تقرير المصير، معربة عن قلقها البالغ إزاء التدمير الواسع للتراث الثقافي المادي وغير المادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدانت تصاعد الهجمات والانتقام من الفنانين والناشطين والمدافعين عن الحقوق الثقافية الفلسطينيين. ودعت الدول الثالثة إلى رفض استخدام الحكومة الإسرائيلية للتراث الثقافي كأداة لدعم مطالبها بالأراضي، محذرة من عملية **ممنهجة لمحو الهوية الفلسطينية** والذاكرة الجماعية، وهو ما وصفته بأنه شكل من أشكال **الإبادة الثقافية (ethnocide)**، يؤدي إلى "التدمير غير القابل للاسترجاع لأنماط حياة

الشعب الفلسطيني". كما أكدت أن كلاً من إسرائيل وبعض الدول الأخرى ساهمت في تآكل وتقويض القانون الدولي، وهو ما ستكون له تبعات واسعة على احترام معايير حقوق الإنسان عالمياً.